نشرة صندوق النقد الدولي

المبادرة متعددة الأطراف

صندوق النقد الدولي مشارك فعال في حملة لتخفيف أزمة الغذاء العالمية

إعداد فريق نشرة الصندوق الإلكترونية

13 مايو 2008

- الصندوق سوف ينظر في كل طلبات المساعدة المالية المقدمة من البلدان الأعضاء
- الصندوق يعمل بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة وغيرها من الجهات لاعتماد منهج مشترك
- الصندوق يقدم المشورة لدعم جهود الحكومات من أجل تطويع سياساتها

يشعر الصندوق بالقلق من تأثير الزيادات في أسعار الأغذية والوقود، وخاصة على الفقراء، ويراقب عن كثب تطورات الطفرة الحالية في أسعار السلع الأولية.

ويمثل الأثر التضخمي للزيادات الأخيرة في أسعار الأغذية مصدرا للقلق في الاقتصادات الصاعدة والنامية على وجه الخصوص، حيث تشكل هذه السلع نسبة كبيرة من الإنفاق. فقد أسهمت زيادات أسعار الأغذية بنحو 70% من التضخم الكلي في الاقتصادات الصاعدة في عام 2007.

مارك بلانت، نائب مدير إدارة تطوير ومراجعة السياسات بصندوق النقد الدولي، يشرح ما وصلت إليه مسارات العمل المختلفة داخل الصندوق في شأن أسعار الأغذية والوقود وانعكاساتها على السياسات، ويوضح كيفية تعاون الصندوق مع الأمم المتحدة وغيرها من الجهات للمساعدة في تخفيف أثرها.

نشرة الصندوق الإلكترونية: **يبدو وكأن هذه الأزمة انتشرت متسللة إلى جميع أنحاء العالم. هل تجاهلت البلدان إشارات الخطر التي سبقتها؟**

بلانت: كانت بوادر أزمة الغذاء واضحة منذ فترة. فمنذ بضع سنوات بدأ العالم يستهلك من الغذاء ما يتجاوز إنتاجه، وظلت الأسعار تتصاعد بالتدريج، وتناقصت المخزونات حتى بلغت مستويات منخفضة تاريخية. وينبغي ألا ننسى في هذا السياق أن دورة أسعار الغذاء ترتبط ارتباطا موجبا بدورة أسعار النفط. فأسعار النفط تؤثر على تكاليف الأسمدة والنقل. وقد حدث ارتفاع حاد في أسعار النفط خلال فترة قصيرة للغاية.

وإضافة إلى ذلك، نجد أن أسواق الغذاء العالمية، أي أسواق تصدير المواد الغذائية، غالبا ما تكون محدودة، وخصوصا سوق الأرز. وفي مناخ عدم اليقين السائد، والاضطرابات المالية، والبحث عن ملاذات آمنة من قبيل السلع الأولية، يمكن أن يؤدي ذلك إلى أسعار شديدة التقلب، ربما بدرجة مفرطة في بعض الأحيان.

لم يكن أحد يستطيع أن يتنبأ بأن الأزمة المالية، وهروب البعض إلى الاستثمار في السلع الأولية، وطفرة أسعار النفط، يمكن أن تتزامن جميعا في وقت تَصادَف فيه انخفاض مخزون الغذاء.

نشرة الصندوق الإلكترونية: **في مواجهة هذه المصاعب، يلجأ كثير من البلدان إلى اتخاذ إجراءات مُسَكنة عاجلة، ومنها دعم الأرز في هايتي وحظر تصدير الأغذية في غينيا. ما هو موقف الصندوق من هذه الحالات؟**

بلانت: أولا، تجدر الإشادة بمعظم البلدان لاتخاذها تدابير سياسات صائبة ـ ونعني بالصائبة أنها تحافظ على حوافز الإنتاج طويلة الأجل مع تلبية احتياجات التغذية لدى السكان.

ثانيا، يواجه صانعو السياسات مسائل بالغة الصعوبة من حيث الانعكاسات الاقتصادية الكلية: بأي سرعة ينبغي أن تنتقل آثار ارتفاع أسعار الأغذية، وكيف يمكن الحيلولة دون أن تتسبب هذه الزيادات السعرية في ارتفاع التوقعات التضخمية على أساس دائم، وكيف يمكن التعامل مع أي فجوات لاحقة في تمويل ميزان المدفوعات (المالية العامة).

وحتى الآن، نوصي عموما بمراعاة بعض المبادئ العامة في استجابة السياسات لهذه الأزمة، ومنها على سبيل المثال:

1- التنسيق على المستوى الإقليمي
2- اتخاذ تدابير موجهة بدقة والحد من العوامل المثبطة لاستجابة العرض على المدى الطويل
3- اتخاذ إجراءات تركز على الفقراء

فعلى سبيل المثال، تتحقق هذه المبادئ بتوفير الدعم لبعض أنواع الأرز التي يستهلكها الفقراء، ولكنها قد لا تتحقق إذا ما تم توجيه الدعم للمنتجات البترولية. ويمكن أن يكون إلغاء التعريفات على المواد الغذائية إجراء فعالا أيضا، مثله في ذلك مثل الدعم المؤقت على الأسمدة أو التوسع في برامج التغذية المدرسية. وبالطبع، تحتاج البلدان إلى حيز مالي في موازناتها العامة يكفل تغطية التكاليف الناشئة عن إجراءات السياسات المتخذة.

بلانت: "المخزونات وصلت إلى مستويات منخفضة تاريخية." (صورة خاصة بصندوق النقد الدولي)

ولكننا نوضح للسلطات القُطْرية أيضا أن بعض السياسات يمكن أن يكون تشويهيا ويفتقر إلى الكفاءة، مثل الدعم المعمم وزيادات الأجور الشاملة. فإذا كانت زيادات الأجور ضرورية، ينبغي أن تكون موجهة لأصحاب الدخول المنخفضة، وأن تمول بطريقة غير تضخمية لتجنب ظهور دوامة تصاعدية للأجور والأسعار.

وإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤدي القيود المباشرة على الأسعار والصادرات إلى إضعاف استجابات العرض على المدى الطويل، وتثبيط إنتاج الغذاء، كما يمكن أن يكون فرض تنفيذها صعبا، وأن تستنزف الموارد الشحيحة التي تتطلبها احتياجات ملحة أخرى.

نشرة الصندوق الإلكترونية: **بأي سرعة سوف ينتهي الصندوق من تجديد أدواته الإقراضية حتى يتمكن من تقديم مساعدات أسرع لإنقاذ البلدان من هذه الأزمة؟**

بلانت: بسرعة كبيرة. الصندوق بصدد إعداد مراجعة لتسهيل مواجهة الصدمات الخارجية (Exogenous Shocks Facility) ومن المقرر عرض هذه المراجعة على المجلس التنفيذي في يونيو القادم. وسوف يتيح التسهيل المعدل تمويلا أسرع وأكثر فعالية لمواجهة الصدمات، كما سيتخذ هيكل الأدوات التمويلية المخصصة للبلدان منخفضة الدخل وإن كان في صيغة أبسط. وأود التأكيد هنا على أن تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية متاح للاستخدام حاليا، إذا رغب أي بلد في الحصول على مساعدة فورية.

نشرة الصندوق الإلكترونية: **هل يعتبر "تسهيل النمو والحد من الفقر" (Poverty Reduction and Growth Facility) أدة ملائمة لمساعدة البلدان المتضررة من الأزمة؟**

بلانت: نعم. البلدان التي تنفذ برامج مدعمة بموارد هذا التسهيل يمكن أن تطلب زيادة هذه الموارد إذا كانت تواجه مشكلات في ميزان المدفوعات. وتجري إدارات الصندوق المختصة بالمناطق الجغرافية مناقشات نشطة مع 10 إلى 15 بلدا منخفض الدخل حول المساعدات المالية التي يمكن أن يقدمها الصندوق للمساهمة في علاج أثر تزايد أسعار الأغذية والوقود على موازين المدفوعات.

نشرة الصندوق الإلكترونية: **ما هو حجم القروض التي يتوقع الصندوق تقديمها اللبلدان المتأثرة بارتفاعات أسعار الأغذية؟ وما الذي يعتزم القيام به لضمان وصول الأموال إلى الشعوب الأكثر تضررا؟**

بلانت: سوف ينظر الصندوق في كل طلبات المساعدة المالية ويتخذ قراراته استنادا إلى احتياجات كل بلد عضو. وقد كانت زيادة الموارد في ظل برامج الصندوق تتراوح سابقا بين 15 و 20% من الحصة.

وبالنسبة للسؤال الثاني، يقدم الصندوق مساعدات لمعالجة مشكلات ميزان المدفوعات. وبعبارة أخرى، يمكن للصندوق أن يساعد في تمويل تكاليف الاستيراد. وفي نفس الوقت، سوف تجري الفرق المكلفة تقييما شديد الدقة لتدابير الطوارئ المطبقة في البلدان المعنية للتأكد من دقة توجيهها للقطاعات الأكثر ضعفا.

نشرة الصندوق الإلكترونية: **كثير من منظمات المجتمع المدني تنتقد المشورة التي قدمها الصندوق من قبل للبلدان منخفضة الدخل، مثل التوصية بتخفيض الدعم على الأغذية والوقود وعدم إتاحة الحيز المالي اللازم لزيادة هذا الدعم. ما هو ردك على ذلك؟**

بلانت: الصندوق يدرك تماما أن الأمن الغذائي من أهم الأهداف لأي حكومة. والسياسات التي يوصي بها الصندوق تتوخى دعم هذا الهدف.

وكما نعلم جميعا، إن العامل الأساسي في صنع قرار أي حكومة هو كيفية تخصيص الموارد الشحيحة. وفي البلدان منخفضة الدخل على وجه الخصوص، غالبا ما يكون المعدل الضريبي الكلي محدودا والوعاء الضريبي بالغ الصغر. وحتى عهد قريب قبل هذه الأزمة، ظلت أسعار الأغذية عند مستويات منخفضة تاريخية لسنوات عديدة. وكان الدعم المالي لنظم الصحة والتعليم والبنية التحتية يحتل مرتبة أعلى ضمن قائمة أولويات السياسات لدى معظم حكومات البلدان منخفضة الدخل. وربما تكون هذه الأولويات قد تغيرت الآن ـ ولكن الأمر يتعلق بشح الموارد الحكومية.

"مشورتنا تركز على إلغاء الدعم المعمم لصالح التحويلات الموجهة التي تعود بالنفع على الفقراء"

ولذلك سيغلب الاتجاه نحو استخدام الدعم. ولكن مشورتنا تركز على إلغاء الدعم المعمم لصالح التحويلات الموجهة التي تعود بالنفع على الفقراء. ومعظم البلدان لديها احتياجات اجتماعية واقتصادية ضخمة وموارد محدودة. ومن غير المناسب استخدام هذه الموارد لدعم استهلاك الأغنياء. وفي نفس الوقت، يتعين على صانعي السياسات ضمان ألا تتسبب سياسات الدعم في القضاء على حوافز الإنتاج على المدى الأطول. وليس من السهل تنفيذ هذا المطلب بشكل سليم وهو يستلزم كثيرا من الخبرة الفنية ـ وليس فقط دراية بالاقتصاد الكلي. ونحن نعتمد على مؤسسات أخرى كالبنك الدولي لتقديم المشورة حول هذه الأمور.

وبرامج صندوق النقد الدولي مصممة على نحو يتيح الحيز المالي اللازم لتغطية أولويات الإنفاق الحكومي، مع عدم المساس بالاستقرار الاقتصادي الكلي على المدى الطويل. وفي أزمة الغذاء الحالية، يمكن أن نساعد السلطات في البلدان الأعضاء على الاستجابة المرنة بالإنفاق على البرامج التي تكتسب أهمية بالغة في الحفاظ على التغذية الكافية للسكان. وسوف يكون الحصول على معونات من المجتمع الدولي ضروريا بالطبع لتلبية هذه الاحتياجات، ولكن البلدان يجب أن تقوم بذلك مع مراعاة استمرارية سياساتها على المدى الطويل.

نشرة الصندوق الإلكترونية: **كيف يتعاون الصندوق مع المؤسسات الدولية الأخرى؟**

بلانت: لقد أكد المدير العام أن أزمة الغذاء مشكلة تتطلب جهدا متعددا الأطراف ـ فلا توجد مؤسسة أو حكومة واحدة تمتلك من الخبرة أو الموارد ما يكفي لمعالجة كافة المشكلات التي تواجه العالم في هذا الخصوص على المدى القصير أو الطويل.

والصندوق طرف فعال في هذا الجهد الدولي المتنامي. والمدير العام عضو في فرقة عمل معنية بأزمة الغذاء العالمية شكلتها الأمم المتحدة برئاسة أمينها العام، بان-كي مون. ويشارك خبراء الصندوق في الجهود المساندة لفرقة العمل.

ونحن ننسق جهودنا مع البنك الدولي ونقيم اتصالات مستمرة مع برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، وغيرهما من المنظمات الدولية والجهات المانحة الثنائية. وقد أعربت هذه المنظمات عن اهتمامها بالعمل مع الصندوق عن كثب في القضايا المتعلقة بأسعار الأغذية، حيث ستعتمد على خبرته في تقدير أثر الصدمات على موازين المدفوعات والماليات العامة.

يرجى إرسال أي تعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: *imfsurvey@imf.org* .

هذا المقال مترجم من *نشرة صندوق النقد الدولي (IMF Survey)* التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/imfsurvey.